# التعنت الإسرائيلي في جنين وخرقه للمواثيق والمعاهدات الدولية

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

بغداد_ عرصات الهندية - مجاور السفارة الصينية
hcrsiraq@yahoo.cpm
Www.hcrsiraq.net
+9647810234002

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

# التعنت الإسرائيلي في جنين وخرقه للمواثيق والمعاهدات الدولية

الدكتور خيام الزعبي
استاذ العلاقات الدولية
جامعة الفرات السورية
KHAYM1979@YAHOO.COM

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

12 تموز 2023

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

تحولت مدينة جنين ومخيمها للاجئين في الضفة الغربية المحتلة ، إلى «ساحة حرب» إثر شن الجيش الإسرائيلي عملية عسكرية نوعية تعد الأعنف منذ أكثر من عقدين، ووصف الفلسطينيون العملية العسكرية الإسرائيلية الجديدة، بأنها الأوسع منذ عملية «السور الواقي» التي شنها جيش الاحتلال عام 2002 في جنين ومناطق أخرى في الضفة الغربية.

إن الباعث على تقنين الجرائم الدولية هو خطورة تلك الجرائم ومدى بشاعتها وتحديداً تلك التي يتم إقترافها ضد المدنيين، ونتيجة إستمرار تلك الجرائم دون رادع لمرتكبيها تعاظم قلق الشعوب والمجتمع الدولي إزاءها، فبدأ بمحاولة تقنين الجرائم الأشد خطورة على البشرية إبتداءً من معاهدة لاهاى حتى المصادقة على المحكمة الجنائية الدولية في روما، ويتفاوت الموقف الإسرائيلي من الإتفاقيات الدولية، حيث توقع إسرائيل على بعض الإتفاقيات وتصادق عليها، كما في إتفاقية جنيف، فيما تراوغ بين الإعتراف والمصادقة على البعض الآخر، كما هو موقفها من المحكمة الجنائية الدولية وحتى المعاهدات والإتفاقيات التي تقرها إسرائيل، تتذرع بعدم إمكانية إنطباقها على حالة إحتلالها للأراضي الفلسطينية.

وبالتالي يقوم القانون الدولي الإنساني، وهو القانون الذي تطبق أحكامه في حالة الحرب المعلنة أو حالة النزاعات المسلحة، دولية كانت أو غير دولية، على وجوب إحترام العديد من المبادئ والقيم الأخلاقية والإنسانية، ثم تقنينها جميعها بموجب كل من قانون لاهاى لعام 1868 وإتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والتي تتمثل أساساً في مبدأ حصانة الذات البشرية التي يقضى بعدم إستخدام الحرب كمبرر للإعتداء على حياة من لا يشاركون في القتال، إلا أن جميع هذه المبادئ والقيم الأساسية بقيت حبيسة المجال النظري، ولم تؤخذ بعين الإعتبار بتاتاً في حرب إسرائيل على جنين، التي شكلت إنتهاكاً بكل المعايير الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المكفولة دولياً، وخرقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئه.

وبالرجوع إلى الوثائق القانونية الدولية لاسيما النظام الأساسي لمحكمة روما لعام 1998 وإتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين خلال الحرب، والبروتوكول الإضافي الأول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة لعام 1977 واتفاقية لاهاى لقواعد الحرب البرية لعام 1907 وإتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948، وإتفاقية تعريف العدوان لعام 1974 وغيرها من الوثائق القانونية الدولية ذات الصلة يمكننا أن نصف جرائم الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة

إلى ثلاثة أصناف رئيسية هي جرائم ضد الإنسانية وجرائم ضد سلامة البشرية وجرائم حرب.

ومما لا شك فيه أن إسرائيل سلطة إحتلال حسب القانون الدولي والإتفاقيات الدولية التي من ضمنها إتفاقية جنيف الرابعة، إلا أنه أمام عدم إمكانية التحرك الدولي القانوني تجاه الجرائم الإسرائيلية يصبح من الصعوبة بمكان توجيه الفعل الدولي نحو محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين كون المحطة الأولى في تقييم تطبيق القانون الدولي والمعاهدات عموماً تكون عبر إعتراف الدولة المعنية بها لتصبح القواعد القانونية ملزمة، ورغم إدانة الجمعية العامة إسرائيل أكثر من مرة إلا أن أي محاولة لإدانتها عبر مجلس الأمن يتم تحجميها عبر الفيتو الأمريكي لتكامل بذلك إستراتيجية الموافقة وعدم المصادقة على الإتفاقيات مع توجهات السياسة الدولية، وتكون النتيجة عدم إحقاق العدالة الدولية المنصوص عليها في المواثيق والمعاهدات الدولية،
وبذلك نفذت إسرائيل في تبرير كل ما إقترفته من جرائم من خلال نافذة السياسة التي وفرتها لها الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي سياق متصل تظل الإدانات والقرارات بحق الإسرائيليين عديمة الجدوى مادامت واشنطن مصرة على تسيّد إسرائيل وإنقاذ مشروعها، وإعلان إبادة الفلسطينيين والتبشير بالدولة اليهودية على كل فلسطين، واعتبار سياسة الهدم والتفكيك والإبادة والاغتيال سياسة رسمية مشروعة ما دامت المقاومة الفلسطينية قائمة، وفى كل الأحوال التي إنعقد فيها مجلس الأمن بسبب الجرائم الإسرائيلية، كانت الجلسات تتحول إلى مسرح لإستعراض القوة الإسرائيلية، ثم يعجز المجلس عن مجرد التعبير عن القلق، وقد فشل مجلس الأمن في إصدار قرار يدين إسرائيل بسبب حصارها لمدينة جنين فضلاً عن عجز المجلس عن إدانة المستعمرين اليهود الذين ألحقوا أكبر الأذى بالسكان الفلسطينيين، لذلك فقد إستفادت إسرائيل من السلطة التي تفرضها الدول المساندة لها ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية في إخراج نصوص القانون الجنائي الدولي عن مضامينها وفق تفسيرات تقود إلى عدم تكييف الجرائم التي ترتكبها بحق الفلسطينيين.

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وفي إطار ذلك يمكنني القول إنه بالرغم من كل هذه الممارسات الصهيونية الأمريكية ضد أبناء الشعب الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة لم تنل من عزيمتهم، وإنما حفزتهم على مواصلة النضال جنباً إلى جنب مع الكفاح المسلح الذي تخوضه حركة المقاومة الفلسطينية، ففى كل يوم تندفع جموع الفلسطينيين متحدية كل حراب العدو الصهيوني بمظاهرات وهجمات بالأيدي والحجارة والسلاح الأبيض، حيث زلزلوا الأرض تحت أقدام المحتلين، فأربكت ثوراتهم الكيان الصهيوني وإنكشف ضعفه أمام قوة الإرادة الفلسطينية حيث لم تنفع كل حملات القمع والإرهاب والإضطهاد في عزيمة الفلسطينيين من المطالبة بحقهم في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وإنطلاقاً من الاتفاقية الخاصة بعدم القبول بفكرة التقادم في الجرائم الدولية، فإن المجتمع الدولي والضمير العالمي، وبخاصة الأمم المتحدة، مطالبون، ومهما طال الزمن بتقديم القادة الإسرائيليين والضباط والجنود وكل المشاركين في الجرائم ضد الإنسانية والعسكرية إلى المحاكم الدولية والوطنية لينالوا العقاب المناسب استناداً إلى القانون الدولي.

مجملاً....على الرغم من حجم الفظائع التي أحدثتها آلة الحرب الإسرائيلية في جنين، إلا أن هذه الحرب ومهما كانت نتائجها الميدانية، فإنها لا تمثل نصراً إستراتيجياً لإسرائيل بأي معنى من المعاني فهي لن توفر لها الأمن، ولن تجلب لها السلام، وأضرت كثيراً بسمعتها على الصعيد العالمي باعتبارها دولة مارقة لا تحترم الشرعية الدولية وأوغلت قتلاً في النساء والأطفال في إنتهاك صارخ لأبسط مبادئ القانون الدولي الإنساني، وخلاصة القول فإن إسرائيل إتخذت من عدوان مدينة جنين وغزة سبيلاً لتصفية القضية الفلسطينية، وبخاصة في ظل الموقف العربي الهزيل والبائس الذي اتخذه النظام العربي الرسمي تجاه العدوان.



Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hcrsiraq@yahoo.com
العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وأخيراً ربما أستطيع القول إن من مصلحة الأجيال القادمة القيام بحراك شعبي عربي وإسلامي لكشف الوجه الإستعماري والعنصري والإرهابي القبيح لإسرائيل ومواجهتها، ورفض التفاوض والصلح والتعايش معها والإصرار على زوالها كغدة سرطانية خبيثة في المنطقة العربية، لذا فقد آن الأوان أكثر من أي وقت مضى لتطوير هذا الحراك لدعم صمود ومقاومة الشعب العربي بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص لمواجهة المشروع الصهيوني وإفشاله، ولتحرير فلسطين والجولان وجميع الأراضي العربية المحتلة.



Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hcrsiraq@yahoo.com
العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

## مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.


www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

2405

hcrsiraq

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية